الاسلامية والقومية في علاقتهما بالديموقراطية والأمن مقاربة نظرية

د. إبتسام على حسين*

مستخلص:

بعد أن أعادت موجات التحرر الوطني تشكيل الواقع السياسي والفكري للعديد من البلدان العربية في القرن العشرين، ظهرت القوة النسبية لتياري القومية والاسلامية. ومع نهاية الحرب الباردة من ناحية وانتشار الاعلام المستقل والغربي من ناحية أخري، انتشرت دعاوى تبني الديموقراطية كنموذج أمثل للحكم السياسي في العديد من الدول العربية، خاصة بعد تصاعد دعوات الإصلاح الشامل للمؤسسات السياسية في تلك المنطقة. وعليه، فقد أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين تياري القومية والإسلامية من ناحية وبين الديموقراطية من ناحية أخري. وعلى صعيد آخر، جاء الاخلال بالأمن بفعل ارتكاب العديد من أعمال العنف علي مستوى الدولة أو المجتمع من قبل بعض الجماعات التي اعلنت انتماءتها الاسلامية او القومية وهو ما شكل تحديا كبيرا للحفاظ على الممارسات الديموقراطية نتيجة التهديد الأمني المرتبط بتلك الممارسات العنيفة، وهو ما يثير التساؤل عن طبيعة العلاقة بين هذين التيارين وبين مفهومي الأمن والديموقراطية. وبالتالي، تهدف هذه الدراسة الي الوقوف علي المنطلقات الأساسية لكل من التيارين من اجل التعرف علي المشترك -ان وجد- بينهما من ناحية ومن أجل تحديد مدي التوافق او التباعد بين هذين التيارين والديموقراطية والأمن من ناحية أخري.

كلمات مفتاحية:

الديموقراطية، الأمن، الاسلامية، القومية، الهوية، التيارات الفكرية.

مقدمة:

بعد مرور أكثر من نصف قرن علي موجات التحرر الوطني التي أسست للعديد من النظم

* **خبير** أستاذ مساعد دراسات الشرق الأوسط بجامعة صان يات سن الصينية؛ ومدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

السياسية القائمة في العالم العربي مثل مصر وليبيا والعراق الأردن وغيرها[1]، يمكن الجزم بأن التيارين القومي والاسلامي يمثلان تيارين فكريين أساسيين في المنطقة العربية.[2] كما يمكن الجزم بأن ثمة عناصر اتسمت بقدر من الثبات في كلا التيارين. بل، وتحولت هذه العناصر مع الوقت الى سمات مميزة لكل تيار عن غيره من الاتجاهات الفكرية السائدة. فعلي سبيل المثال، اصبح هناك جسدا من "التراث" الذي يجمع بين المصادر المختلفة لتأسيس ما هو اسلامي فكرا وممارسة علي مستوى التاريخ والدولة والمجتمع. فظهرت مجموعة من القضايا الرئيسية التي سادت الخظاب الاسلامي المعاصر تتحرك في اطار من استدعاء هذا التراث من ناحية وتنقيحه من ناحية أخري.[3] وبما أن الديموقراطية قد أضحت أهم القضايا السياسية في العديد من الدول العربية اليوم،[4] فقد أصبح من الضروري تحديد العلاقة بين تلك التيارات الفكرية من ناحية وبين الديموقراطية من ناحية أخري. كما ترتب على بروز الديموقراطية كنظام "مرغوب" للحكم اهتماما بحثيا معتبرا بطبيعة واتجاه العلاقة بين الديموقراطية والعديد من المتغيرات الاخرى، لكن تظل العلاقة بين الديموقراطية ومفهوم الامن لا تحظى بالاهتمام الذي تحظى بع العديد من المتغيرات الاخرى التي استغرقت العشرات من الدراسات العلمية، وعلى رأسها متغير "التنمية الاقتصادية".[5] وعليه، تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على المنطلقات الأساسية لكل من التيارين من اجل التعرف علي المشترك –ان وجد– بينهما من ناحية ومن أجل تحديد مدي التوافق او التباعد بين هذين الاتجاهين والديموقراطية و الأمن من ناحية أخري.

أ. الاسلامية والقومية: مقدمة مفاهيمية

بالرغم من الاستخدام المتكرر لصفة "الاسلامي" الا ان ثمة صعوبة في ايجاد تعريف مقبول لما هية الاسلامية. فعلي سبيل المثال، تظهر تلك المسألة بوضوح من خلال التنوع الشديد الذي اتسمت به الدراسات العلمية عن علاقة الاسلام بالعنف بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.[6] فيمكن تبني المنظور الرسمي و/او المؤسسي الذي يحصر تلك الصفة في الاسلام "الرسمي" او اسلام المؤسسات الدينية الرسمية في بلد او اقليم معين مثل الازهر الشريف في مصر او في مؤسسات اقليمية او دولية مثل منظمة التعاون الاسلامي والتي تضم ٥٧ دولة علي مستوي العالم.[7] ولكن هناك مأخذين على هذا الحصر: الاول يتمثل في الشكوك المثارة حول استقلال المؤسسات الدينية عن انظمة الحكم السياسية. وتبرز هنا كتابات "نزيه أيوبي" الذي تناول العلاقة غير المستقلة بين السلطان والفقيه تاريخيا وانها تسببت في القضاء على فرص استقلال المؤسسات الدينية عن الحكام، فظهرت الكتابات التي تعلي من قيم الطاعة وتجريم الثورة على الحكام، الخ.[8] أاما المأخذ الثاني، فيتمثل في قصور هذا المدخل عن رصد الواقع المعيش حيث تتعدد الحركات والجماعات الاسلامية التي تؤثر في أفكار الملايين من المسلمين شرقا وغربا

وتختلف قلبا وقالبا عن الأفهام النصية للاسلام. فعلي سبيل المثال، من أبرز الحركات السياسية التي أثرت على مستوى عابر للدولة القومية حركة الاخوان المسلمين التي تأسست في ١٩٢٨ ثم بدأت في نشر أفكارها في السودان وعددا من دول الخليج.[9] أضف الي ذلك، تتنوع الظاهرة الاسلامية علي مستوى الفعل، فهناك مؤسسات فقهية/علمية وتيارات فكرية وحركات سياسية. كما ان هناك جمعيات خيرية وثمة مظاهر وتعبيرات ثقافية علي مستوى المجتمع تقدم نفسها علي انها جزء من الظاهرة الاسلامية. [10] وبفعل هذا التنوع الشديد يتحول تعريف "الاسلامية" الى ظاهرة من شبه المستحيل الاتفاق عليها بين الدارسين. ولعل اهم التعريفات التي ظهرت لوصف ما هو اسلامي بشكل جامع مانع هو تعريف "هدجسون" الذي عرف الاسلامي على أنه "كل من الايمان او العقيدة الاسلامية الي جانب مجموع الظواهر الثقافية والاجتماعية التي ارتبطت تقليديا بالاسلام."[11] وخروجا من هذا المأزق، تتناول الورقة الاسلامية بوصفها الهوية المميزة للجماعة البشرية للمسلمين وأحد أهم التيارات الفكرية في العالم والتي تحمل في طياتها افهام متعددة وتنوعات معتبرة.

وفي واقع الحال، تبدو المسألة اسهل كثيرا في تحديد ما هية القومية. فالقومية لفظا مشتقة من القوم[12] ومن خلال الترجمة الي الانجليزية Nationalism وهذا اللفظ مشتق لغويا من Nation اي الامة. ومن ثم، لا تعبر الدولة بمعناها القطري في الكثير من الاحيان عن القومية لان العديد من القوميات قد تم تفتيتها بفعل الحدود الجغرافية المفروضة من المستعمر في العالم الثالث تحديدا.[13] فعلي سبيل المثال، يعد هذا التفتيت عاملا رئيسيا في ظهور العديد من الصراعات الاثنية والحركات الانفصالية في القارة الافريقية خاصة ان ترسيم الحديد انتج واقعا مقسم للقبائل الافريقية بين دولتين او اكثر.[14] ومن ثم، تكون الدولة القطرية محدودة لا تعبر عن الفكرة الاممية او القومية في معناها الاصلي.

وهو ما تجسد في كتابات العديد من القوميين التي ركزت علي فكرة القومية العابرة لحدود الدولة القطرية مثل القومية العربية[15]، بينما هناك تيارات قومية أخري ركزت علي قضايا الدولة القطرية مثل القومية النازية في المانيا في النصف الاول من القرن العشرين.[16] وبذكر النموذج الألماني للقومية، فانه من المعروف أن القومية الالمانية قد قامت علي تصور للتفوق العرقي وصل الي الشوفونية [17] .Chauvinism فكانت هذه الشوفونية هي المحرك الايدولوجي لتوسعات هتلر العسكرية والتي بدأت من قبل تولي هتلر منصب المستشار الالماني في عام ١٩٣٣، حيث تم تجنيد شباب الماني للاعتقاد في كونهم افضل اعراق العالم في منظمة تحمل اسم "سرب الحماية" او Schutzstaffel التي تأسست عام ١٩٢٥، ووفقا للتقارير فقد انتمى لهذا التكوين بحلول عام ١٩٣٣ (عام تولي هتلر منصبه المذكور اعلاه) نحو خمسين الف

عضو.[18] وتباعا، يظهر قدرا من التنوع المحدود داخل التيار القومي من زمان ومكان إلى آخر. ومن ثم، يكون عنصر الثبات الاهم في الظاهرة القومية هو ذلك المتصل بالانتماء او الهوية. بمعني اخر، فان كتابات القوميين عادة ما تنطلق من فكرة الانتماء لقوم من الناس او جماعة بشرية ما وتعزز تلك الكتابات في الاغلب الاعم هذا الانتماء من خلال استعراضات تاريخية واسعة وخطاب شديد القيمية، مثال الكمالية التركية التي قامت علي مفهوم "إنقاذ" الامة التركية.[19]

ب. الإسلامية والديموقراطية:

تاريخيا، تمحورت المشكلة في العلاقة بين الاسلامية والدولة القومية حول أولوية الهوية الدينية في مقابل أولوية الهوية الوطنية. فالديموقراطية في ارتباطها بالمشاركة السياسية تتقاطع مع الهوية أي هوية الدولة حيث ان الدولة أو الانتماء للدولة هو أحد دوافع المشاركة السياسية.[20] وبحكم التعريف، عادة ما ترسخ "الاسلامية" كتيار فكري اولوية الرابطة الدينية علي ما عداها من انتماءات. وبالرغم من ذلك، فهناك مثقفون اسلاميون يقدمون الهوية الاسلامية وهوية الدولة بنفس الاهمية والتركيز في خطابهم مثل المستشار طارق البشري، الذي عبر في أكثر من مؤلف له عن إمكانية الجمع بين أكثر من هوية دونما تعارض أو صراع.[21] غير أن محورية الهوية الاسلامية في الخطاب الاسلامي تثير قضية اشارت إليها الأدبيات بالهويات الأوليةPrimordial Loyalties، وهي مجموعة الهويات التي وجدت تاريخيا قبل وجود الدولة القومية، ومنها الهوية الدينية واللغوية وغيرها.[22] وفي هذا السياق، كان التخوف من "التهديد الاسلامي" سببا في دعم قوى الليبرالية والعلمانية لتبني الدولة للسياسات القمعية.[23]

والمفارقة الأساسية في هذا المجال هي أن الديموقراطية في حد ذاتها نظام قائم علي مجموعة من القيم والافكار التي تجسدها مجموعة من المؤسسات والممارسات السياسية وليس على الهويات، وهو ما يفسر وجود منظمات ديموقراطية على مستويات أعلى من الدولة سواء اقليمية او عالمية. فعلي سبيل المثال، ترتبط الديموقراطية بمجال العلاقات الدولية بأكثر من طريقة. فهناك نظرية السلام الديموقراطي التي تؤكد أن الديموقراطيات ذات نزوع اقل للدخول في حروب ضد بعضها مقارنة بالنظم السلطوية.[24] كما أن الديموقراطية يمكن أن تستخدم كمعيار للحكم على صنع القرار داخل المنظمات الدولية.[25] لكن يظل المفهوم "التقليدي" للديموقراطية هو مفهوم قُطري –إن جاز التعبير– يرتبط بالممارسة علي مستوى الدولة القطرية. ويمكن الوقوف على تلك المسألة من خلال الرجوع إلى التعريف الاصلي للديموقراطية كنظام قائم على حكم الشعب لنفسه[26]

بيد أنه من الصعب الجزم بعلاقة جوهرية بين الاسلامية من ناحية ودعم أو رفض

الديموقراطية من ناحية أخري. فقد تنوع الخطاب الاسلامي على مدى أكثر من قرنين بين كتابات "التجديديين" أمثال رفاعة رافع الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ممن أبدوا اعجابهم بالممارسات والمؤسسات السياسية الغربية ودعوا إلى الاقتضاء ببعضها في سبيل إصلاح مجتمعاتهم الأصلية[27] وبين كتابات ناهضت كل ما هو غربي باعتباره "بدعة" مع التأكيد علي ضرورة تبني نموذج الخلافة الاسلامي أو علي الأقل تطبيق مبدأ الشورى الاسلامي[28] وصولا إلي العديد من الكتابات التي تؤكد على إمكانية التوفيق بين الجانبين تحت عباءة مصطلحات مثل "مقاصد الشريعة" كأساس للقواعد الفقهية.[29]

لكن إمكانات التوافق بين الاسلامية والديموقراطية على مستوى التنظير أو الاسهامات الفكرية أفضل كثيرا منه على أرض الواقع في الدول ذات الأغلبيات المسلمة من السكان، حيث الاتجاه العام هو النظم السلطوية التي تنتهك الحريات والحقوق الاساسية للمواطن وتركز السلطات في يد الحاكم أو نخبة سياسية محدودة. فقد مثل انتشار الحكم السلطوي في بلاد العالم ذات الأغلبيات السكانية المسلمة أحد أسباب الاهتمام بدراسة القيم الديموقراطية للمسلمين.[30] وقد كان هذا التلازم بين السلطوية وتلك النظم مدعاة لظهور مقولات أكاديمية ذاع صيتها في تسعينيات القرن العشرين مثل "ديموقراطية بلا ديموقراطيين" Democracy Without Democrats في اشارة إلى أن وصول الاسلاميين للسلطة قد ينهي التجربة الديموقراطية للدولة بفعل التلازم "المفترض" بين صفة الاسلامية والعقلية السلطوية.[31]

ج. القومية والديموقراطية:

مبدئيا، يمكن تصور علاقة طردية بين القومية والديموقراطية على اساس من العلاقة بين المشاركة السياسية والشعور بالانتماء للدولة المشار اليه آنفا. بيد أن ما سبق وأشرنا إليه من عدم ضرورة تعبير القومية عن الشعور بالانتماء الى الدولة القطرية يضعف مثل هذه العلاقة المبدئية. تظهر هذه المسألة –أي غياب علاقة ضرورية بين القومية والديموقراطية– بوضوح من خلال كتابات رواد القومية العربية أمثال "ميشيل عفلق" والتي لم يكن شغلها الشاغل إقامة الديموقراطية في أنحاء الوطن العربي رغم تطرق الأخير لقضايا مثل المساواة بين المواطنين والحرية. حيث انصب الاهتمام الأساسي لرواد القومية العربية على عناصر اللغة والتاريخ وترابط الامة والسيادة والاستقلال عن المستعمر.[32]

ويكفي للتدليل على تلك المسألة الاشارة الى الشعبية التي تمتع بها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بين غيره من الرؤساء القوميين العرب[33] برغم مما شاع عن النظام السياسي المصري من تركز السلطة السياسية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.[34] نفس

المسألة بالنسبة للقومية الألمانية المتطرفة التي عرفت بالنازية والتي استخدمت المؤسسات والممارسات الديموقراطية من أجل تأسيس نظام حكم توسعي ارتكب ابشع اشكال التمييز العنصري وانتهاكات حقوق الانسان.[35]

د. الأمن و الديموقراطية:

في محاولة فهم الظاهرة الديموقراطية، ظهر اهتمام علمي واسع بما يمكن تعريفه بارتباطات الديموقراطية، أو تحديدا مجموعة العوامل التي يفترض أنها ترتبط بالديموقراطية وعلى رأس تلك العوامل التنمية الاقتصادية مع الخلاف حول طبيعة دور التنمية الاقتصادية كعامل مؤدي إلى الديموقراطية أو كنتيجة لها.[36] لكن ثمة عوامل لم تحظ بنفس الدرجة من الاهتمام البحثي مثل العلاقة بين الديموقراطية والأمن على سبيل المثال والتي تبدو أكثر تعقيدا من غيرها، حيث ان ثمة دول تشهد مستويات منخفضة من الجريمة والقلاقل وأعمال العنف العشوائي بينما تنتمي تلك الدول الى قائمة النظم غير الديموقراطية. قد يكون المثال الأبرز في هذا المجال هو دول الخليج العربي والتي تدخل ضمن ما أشارت له الأدبيات الغربية بلفظ **Rentier State** أو الدولة الريعية نسبة الى الريع في إشارة الى الدخل النابع من تصدير مورد طبيعي مثل النفط.[37] فوفقا لأدبيات النظم السياسية المقارنة، يعزز توافر الريع في تلك الدول استمرار الانظمة السلطوية وصعوبة تحولها الى الديموقراطية.[38] وتتسم الأنظمة السياسية في العديد من الدول الريعية في منطقة الخليج العربي مثل الكويت والبحرين بتركز السلطة السياسية.[39] وبالرغم من ذلك، تعد تلك الدول من أعلى الدول في تصنيف نسبة الامان وغياب الجريمة على مستوى العالم. فوفقا لموقع **Nation Master**، في عام ٢٠١٤ كانت كل من قطر والكويت والبحرين ذات موقع متقدم في نسبة الأمان وغياب الجريمة بل وقد كانت الجريمة في كل منها أقل من المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وهي من أكثر ديمواقراطيات العالم رسوخا.[40]

وتبدو أهمية التركيز على الأمن دون غيره من العوامل لان الاسلامية والقومية قد يمثلان، كما سوف يبين لاحقا، تحديا لتوافر الأمن. بيد أنه من الافضل التعرض أولا لجوهر الربط بين الديموقراطية والأمن والذي يحكمه منطقين متوازيين:

المنطق الأول هو أن غياب الأمن عادة ما يترتب عليه نوع من التضييق على الحريات والحقوق بصفة عامة، وبغض النظر عن نوع النظام السياسي ما إذا كان ديموقراطي أو سلطوي. كان المثال الأبرز على تلك العلاقة هو النظام الامريكي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عندما أصدر قوانين محاربة الارهاب والتي عرفت بالقانون الوطني **Patriot Act** ووضع مسجونيه السياسيين في جوانتانيمو لتفادي المحاسبة القانونية والسياسية على أعمال التعذيب للمسجونيين. وقد اشتملت قوانين محاربة الإرهاب على مجموعة كبيرة من القيود في مجال

الرقابة والتقاضي للمتهمين، خاصة من الأجانب، في قضايا الإرهاب.[41] وبفعل هذه العلاقة، يكون من الصعب على أي نظام سياسي أن يتبنى الديموقراطية او يحافظ عليها في غياب الأمن.

أما المنطق الثاني، فهو ان الديموقراطية نفسها تعزز الأمن وذلك بفعل التزام اللاعبين السياسيين بقواعد اللعبة الديموقراطية. فالديموقراطية تترسخ عندما تصبح هي اللعبة الوحيدة في المدينة The Only Game in Town.[42] كما أن الدافع من أجل الانخراط في العنف يقل نتيجة توافر الممارسة الديموقراطية نفسها كوسيلة للتعبير عن التفضيلات السياسية متاحة للجميع، علي الأقل على المستوى النظري.[43] وبمفهوم المخالفة، فإن وجود قلاقل سياسية، وممارسات عنف عشوائي وغيره –خاصة اذا كان مصدر هذه الأعمال قوى داخلية– يدل على عدم التزام اللاعبين السياسيين بقواعد اللعبة الديموقراطية أو عدم توافر تلك القواعد من الأساس. وهنا يمكن استدعاء الحالة الأبرز للجزائر في تسعينيات القرن الماضي عندما تم الغاء الانتخابات التشريعية للحيلولة دون فوز الاسلاميين بعد أن ظهر فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد وتم حل البرلمان في يناير ١٩٩٢، فدخلت الجزائر في سلسلة طويلة من أعمال العنف التي أودت بحياة الآلاف من المواطنين.[44]

لكن تكمن المشكلة في أن "الأمن" مفهوم واسع يمكن إدراج مجموعة كبيرة من المتغيرات تحت عباءته. فالمفهوم لغويا، يعني أن يكون الفرد أو الجماعة آمنين أو محميين من الاذي.[45] فيكون انتشار الجريمة أو أعمال العنف العشوائي مؤشرات لغياب الأمن. بيد أنه يمكن التوسع في المفهوم ليشمل الحوادث وممارسات الفساد. فانتشار حوادث الطرق مثلا وتسبب تلك الحوادث في موت آلاف الأبرياء يخل بالأمن الشخصي خاصة إذا كانت المرافق العامة هي الأساس في هذا النوع من الحوادث. نفس المسألة بالنسبة للفساد، فقد يترتب علي ممارسات الفساد إهدار الأمن الشخصي والجماعي...كما أن انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها العديد من الانظمة السياسية السلطوية تهدد أمن الافراد والجماعات بفعل أعمال التعذيب والاختفاءات القسرية والحبس غير القانوني الخ.[46]

ومن هنا تكمن صعوبة تصنيف الأنظمة السياسية من حيث توافر الأمن فيها. فاذا اتخذنا المفهوم المجتمعي للأمن والذي يقتصر على فكرة الاستقرار وغياب أعمال العنف العشوائي دخلت العديد من الانظمة السلطوية ضمن "الدول الآمنة" –إن جاز التعبير– أو التي يتوافر فيها عنصر الأمن بوضوح. أما إذا ما تبنينا المفهوم المؤسساتي الذي يشير إلى انتهاكات مؤسسات الدولة للحقوق والحريات الأساسية، أصبح عددا قليلا من دول العالم ضمن الدول التي تستوفي شروط توافر الأمن. ونتيجة هذا التمييز هو عدم امكانية نعت نظام سلطوي بالآمن رغم توافر الأمن المجتمعي وبهذا التحديد والتمييز يمكن التعويل على وجود علاقة طردية بين الأمن

والديموقراطية.

وتبدو المسألة أكثر تعقيدا إذا ما اخذنا في الاعتبار تنوع واتساع التعريفات التي تقدمها المراجع للأمن. فعلى سبيل المثال، يمكن تعريف الامن على أنه حالة غياب الخطر أو غياب الخوف كمان يمكن تعريفه على نه حالة الشعور بالأمان.[47] كما أن ثمة تعريفات تقصر الأمن على الأمن القومي أي مكافحة جرائم الارهاب والسرقة او التجسس.[48] كل تلك التعريفات شديدة الاتساع لكي تشمل كل أنواع الاخلال بالأمن أيا كان مصدرها وتجعل كل مصادر غياب الامن سواء مجتمعية أو مؤسساتية من قبل الدولة جزء من تقييم حالة الأمن في البلد محل الدراسة.

بيد أن ثمة تمييز آخر مهم فيما يتصل بالديموقراطية نفسها، فالديموقراطية يمكن أن تتحقق وتصنف الدولة على أنها ديموقراطية حتى لو لم يثبت ترسخ الديموقراطية فيها، فإذا ما توافرت مجموعة من المعايير الموضوعية مثل الانتخابات الحرة والنزيهة والمنتظمة، والمجالس النيابية المنتخبة والفصل بين السلطات والرقابة والتوازن والمؤسسية والشفافية الخ فتكون الدولة ديموقراطية[49] ومسألة الترسخ تحتاج إلى مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، تعد الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا وانجلترا من الديموقراطيات الراسخة لأن الممارسات الديموقراطية تجاوزت عدة عقود متتالية، كما أن البعد الزمني يظهر واضحا في التمييز بين فئة الديموقراطيات الراسخة والديموقراطيات الجديدة.[50] ومن ثم، يكون السؤال الأهم في هذا المجال هو إذا ما كان تعرض الدولة لاضطرابات أمنية يخل بديموقراطيتها ام لا؟ وهل ثمة دليل علي أن ترسخ الديموقراطية يعد حائلا قويا دون وقوع أعمال العنف؟

وهنا تبرز فكرة مصدر العنف أو غياب الأمن مرة أخري. فلا يعني تعرض دولة ما لعمل أو اكثر من أعمال العنف العشوائي تدهورا ديموقراطيا حتميا في تلك الدولة لأن الديموقراطية تعتمد بالأساس على المؤسسات والقوانين في الدولة كما يظهر من مجموعة المعايير التي أوردناها أعلاه. صحيح أن ثمة ربط بين العامل الثقافي وترسخ الديموقراطية، حيث ظهرت بعض الكتابات التي تزعم أن ثقافات بعينها تفتقر للديموقراطية أو بمعني آخر أن هناك ثقافات معادية للديموقراطية [51]، غير أنه وبافتراض دقة هذا الطرح، فإن تصنيف الدولة ديموقراطيا لا يتضرر من وقوع أعمال عنف عشوائي على مستوى المجتمع، طالما أن الدولة ليست طرفا في ارتكاب العنف أو انتهاكات حقوق الانسان. فعلى سبيل المثال، أسبانيا وهي من دول الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي The Third Wave بحسب كتابات صموئيل هنتنجتون[52] قد تعرضت لتفجير أحد القطارات في مدريد عام ٢٠٠٤ .[53] كما تعرضت كل من فرنسا وبلجيكا والمانيا

وانجلترا لهجمات ارهابية خلال الفترة بين٢٠١٥-٢٠١٧.[54] فمن الناحية العملية، تعرض الدولة لأعمال عنف عشوائي هي مسألة واردة ولا يمكن استبعاد وقوعها في أي دولة في العالم بغض النظر عما إذا كانت الدولة سلطوية أو ديموقراطية جديدة أو حتى ديموقراطية راسخة.

وبرغم ذلك، فإن فداحة الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن مثل تلك الأعمال التي تدخل تحت العنف المجتمعي العشوائي قد تدفع الدولة إلى تبني سياسات تنتقص من الحقوق والحريات الاساسية أو تسمح بإعلان حالات الطوارىء أو القوانين العرفية الخ.[55] وهنا تتأثر ديموقراطية الدولة تباعا على حسب ما تتضمنه حالة الطوارىء ومثل تلك القوانين الاستثنائية من تجاوزات، خاصة أن قدرة الدولة على ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان تجاه المشتبهين أو المدانين سياسيا خارج إقليم الدولة، كما كان الحال مع الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، يعد أمرا من الصعب تحققه لأغلب دول العالم. وعليه، عادة ما تلجأ الدول الديموقراطية الى الأسلوب الوقائي **Preemptive** في التعامل مع ظاهرة العنف، بمعني تشديد الرقابة على دخول اقليم الدولة وتأسيس جيش قوي مع تقديم شبكة من الضمان الاجتماعي تغطي الاحتياجات الاساسية للمجتمع من إعانات البطالة والمعاشات والتأمين الصحي الخ. وهو ما يعزز من شعور المواطن بقدر من الرضا يحول في العموم دونما تبني الأخير العنف كوسيلة للتعبير عن آرائه السياسية.[56]

هـ. الاسلامية والأمن:

وفي الواقع، كانت بعض الافكار والمواقف التي قدمها بعض الإسلاميين فكرا وممارسة سببا في الاعتقاد أن الاسلامية تخلق حالة من الفوضي أو علي الاقل غياب الأمن الشخصي والجماعي. كما تم استخدام مفهوم "الجهاد الاسلامي" بتركيز شديد على العنف سواء دفاعا عن الامة الاسلامية او بهدف التوسع او الفتوحات الاسلامية[57] لتبرير هذا العنف في الغالب الأعم. وبالرغم من المدلول الايجابي لهذا المصطلح في الفقه الاسلامي[58] إلا انه قد تم استدعاء هذا المفهوم من قبل العديد من الحركات الإسلامية التي انتهجت العنف العشوائي ضد الأفراد والمؤسسات فيما عُرف باالعنف الاسلامي **Islamic Militancy**،[59] وهو ما عزز ربط الاسلامية بغياب الأمن.

بيد أنه هناك العديد من الكتابات والممارسات الإسلامية التي تقدم مفهوم الجهاد على أساس سلمي يقوم على تقوى الله في المعاملات والعبادات.[60] كما أن العنف الذي انتهجته

الجماعات المشار إليها قد أدانته تزامنا جماعات إسلامية اخري. فعلى سبيل المثال، في سبعينيات القرن العشرين، أعلنت جماعة الاخوان المسلمين نبذها للعنف الذي أقره قائدها الفكري سيد قطب في كتابه الشهير"معالم على الطريق" من خلال كتاب "المستشار الهضيبي" المرشد السابق للاخوان المسلمين "دعاة لا قضاة"[61]وبالتالي فهو محل خلاف وليس إجماع. فلا يمكن ربطه جوهريا بالاسلامية كصفة هوية وانتماء أو كتيار فكري.كما أن هناك اتجاه موازي من المثقفين الاسلاميين المعاصرين الحريصين على نبذ العنف من ناحية وعلى ربط الاسلام لغة وفعلا بالسلام من ناحية أخرى.[62]

وفي حقيقة الحال، هناك اتجاه في الأبحاث العلمية يؤكد على وجود سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية تحفز على انتشار الأفكار التي تدعو للعنف كجزء من فهم الإسلام وتطبيقه. وبشكل أكثر تحديدا يتم النظر إلى القمع السياسي في العديد من الدول التي خرج منها قادة الأصولية الاسلامية المرتبطة بممارسة العنف[63] وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جزء من تفسير رواج هذا النوع من الأفكار بين جماعات ترفع لواء الاسلامية.[64] وقد مثل هذا التنوع أرضية خصبة للنقاش وأحيانا للخلاف الفكري بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بين من دافعوا عن سلمية الإسلام من ناحية وبين من أكدوا على أن فكرة الحرب واستخدام العنف متجذرة في الدين الإسلامي ولصيقة به من ناحية اخرى.[65] وفي حقيقة الحال، اتسمت قراءات الفريقين بالانتقائية إلى حدكبير، وهو ما جعل هذا الجدال الفكري في أغلبه عقيما فارغا من المضمون. وليس من المتوقع حسم هذا الخلاف في المدى القريب لاعتبار أن التفسير والسياقات السياسية يلعبان دورا كبيرا في استمرار الجدل الفكري حول ارتباط الإسلام بالسلم أو بالعنف.[66]

ويمكن بشكل أكثر عمومية الحديث عن تنوعات فكرية معتبرة بين المدارس الفكرية والفقهية المختلفة عبر التاريخ الاسلامي وحتى يومنا هذا. ففي تاريخ الإسلام الأول، أثارت أفكار المعتزلة والمرجئة والقدرية وهي فرق كلامية اشتهرت بتأصيلات فلسفية عن الدين الاسلامي اعتراضات واسعة. كما أن الامام "احمد ابن حنبل" قد تعرض للتعذيب في عهد الخليفة المأمون بسبب رفضه فكرة خلق القرآن.[67] وفي القرن العشرين، بدا التنوع الفكري قائما مع دعوات بعينها. ومن ضمن أبرز تلك الدعوات تلك التي قدمها الشيخ "علي عبد الرازق" عدم وجوب الخلافة كنظام سياسي للدولة الإسلامية في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" الصادر عام ١٩٢٥. وقد واجه الكتاب آنذاك انتقادات وهجوم فكري حاد من ناحية وتعرض كاتبه للفصل من منصبه في الأزهر الشريف نتيجة لموقفه هذا من ناحية أخرى.[68]

قس علي ذلك أفكار من قدموا أنفسهم بوصفهم "مجددين" في العقدين الأخيرين، أمثال المفكر جمال البنا والدكتور السيد القمني ومن قبلهم المستشار محمد سعيد العشماوي في ثمانينيات القرن الماضي. فقد خرج هؤلاء وبوضوح عن التيار الرئيسي السائد نتيجة لقرائتهم المختلفة للنصوص الدينية وتركيزهم الشديد على فكرة النسبية في استخراج الاحكام الدينية.[69] فعلى سبيل المثال، طرح جمال البنا بعض الافكار التي شذت عن المتعارف عليه من الآراء الفقهية بدعوى أن افكارهم كانت نتاج سياقاتهم التاريخية التي عاشوها والتي شكلت تفسيراتهم للنصوص الدينية.[70] وهو ما ترتب عليه بعض الآراء" الجديدة" مثل عدم لزومية الحجاب كزي اسلامي وجواز إمامة المرأة وغيرها من المواقف التي دافع عنها من منطلق قرائته المختلفة للنصوص الدينية.[71]

ومثل جمال البنا، قدم السيد القمني العديد من الآراء المختلفة عما هو سائد بين شيوخ وعلماء الدين الإسلامي. ويعرف نفسه على أنه علماني يهتم بشؤون هذا العالم ومغلبا حكم العقل على أحكام النقل، منددا بدولة الدين في كتابه "انتكاسة المسلمين إلى الوثنية.[72] وقدهاجم الأزهر وشيوخه أكثر من مرة وصادر الأزهر أحد كتبه "رب الزمان" وتم تقديمه للمحاكمة لتأليفه هذا الكتاب.[73]وطالب الأزهر بسحب جائزة الدولة التقديرية منه بدعوى احتواء كتاباته على نصوص تكفيرية.[74]

وبالتالي، يصعب على الباحث الربط بين الإسلامية –نصا وتاريخا– وفكرة أو موقف بعينه سواء فيما يتصل بالديموقراطية أو غيرها العديد من القضايا الأخرى. فعلى الرغم من تمتع مجموعة من الكتابات والأفكار التي تلقي قبولا ورواجا بين عموم الفقهاء والمفكرين الإسلاميين، تسمي عمليا "التيار الرئيسي"، بنوع من الشرعية النسبية في مواجهة اصحاب المواقف المغايرة على مدار التاريخ الاسلامي كله إلا انه لم يَجُب هذه الافكار. بل وقد كان نموذج الإمام ابن حنبل في مسألة خلق القرآن المشار إليها آنفا وأفكار علي عبد الرازق عن عدم وجوب الخلافة كما أسلفنا أكبر مثالين على قدرة الأفكار "المغايرة" على الاستمرار والانتشار.[75]

و. القومية والأمن:

وقبل الانتقال إلى العلاقة بين القومية والأمن، فإنه من الضروري التنويه إلى الاهتمام النسبي –من الناحية البحثية– في العقود الثلاثة الأخيرة بالاسلامية مقارنة بالقومية. فالمكتبة العربية مليئة بالكتب والدراسات التي تناقش الظاهرة الاسلامية بشتى تنوعاتها الفكرية والتاريخية والمعاصرة.[76] غير أن هذا الاهتمام الواضح بالإسلامية، ربما أكثر من أي ظاهرة فكرية و/أو

سياسية أخرى، يمكن عوزه إلى نشاط التيارات والجماعات الإسلامية في المجال السياسي للعديد من الدول العربية.[77] كما أن ظهور حركات إسلامية قادرة على تخطيط وتنفيذ أعمال عنف على المستوي الدولي قد عزز الاهتمام البحثي بالاسلامية على نطاق أوسع من العالم العربي.[78]

أما القومية فقد ارتبطت في شكلها الأشد تطرفا وهو الفاشية بتمجيد الحرب والميول التوسعية.[79] لكن الفاشية تمثل حالة متطرفة من القومية ولا يوجد ما يمجد فكرة الحرب أو الصراع في عموم الفكرة القومية... ولكن يمكن الحديث عن المقاومة على سبيل المثال في النموذج العربي، بمعنى مقاومة الاستعمار.[80] لكن فكرة المقاومة لغة لا تمجد العنف من ناحية، كما أن القوميين العرب في كثير من الأحيان طرحوا المقاومة في إطار المقاومة المدنية والانتفاضات الشعبية وليس في إطار الحرب المنظمة أو التقليدية كما عرفها العالم من ناحية أخرى.[81] لكن تبقى أفكار النضال والمقاومة وغيرها حاملة لامكانية غياب الأمن في كثير من الأحيان. فكما أفردنا، استخدم العديد من الجماعات الدينية "الجهاد" للقيام بأعمال عنف ضد مدنيين عزل وبشكل عشوائي.[82] كما أن المقاومة إذا ما قامت بها جماعات وبغض النظر عن شرعية أهدافها عادة ما تخلق حالة من غياب الأمن.

وإذا ما نظرنا إلى فكرة المقاومة كأساس للعمل السياسي، فيمكن الجمع بين الإسلامية والقومية في هذا الخصوص، حيث أن أحد أهم مفردات الخطاب الاسلامي هو مفهموم الجهاد علي أساس من فكرة الدفاع...الدفاع عن الدين، عن الأهل وعن النفس.[83] كما يستخدمها القوميون على أساس من الدفاع عن القوم أو الأمة من خلال مقاومة العدو. وفي حالة القومية العربية على سبيل المثال، كان استدعاء المقاومة في العقدين الأخيرين بالأساس في إطار الدفاع عن القضية الفلسطينية والتي جرى فيها استخدام مصطلح "الصهيونية" في إشارة إلى دولة اسرائيل ومشروعها التوسعي بشكل متكرر.[84]

وهنا تبدو ذاتية فكرة المقاومة شديدة الوضوح حيث المقولة الشهيرة أن "الارهابي يمكن ان يكون هو المناضل من أجل الحرية في نظر الآخرين" One man"s terrorist is another" man"s freedom fighter [85] ولكن يمكن أن يتم اللجوء لفكرة المقاومة من أجل تعزيز الرابطة التي تجمع أصحاب الهوية الواحدة أو التيار الفكري الواحد، حتى أن بعض الدول تفتعل فكرة الخطر الداهم من العدو من أجل تعزيز الحكم وخلق حالة من الشرعية للنظام الحاكم. وتعرف هذه الظاهرة في العلاقات الدولية ب scapegoat أو كبش الفداء.[86] وهو ما يدل على أن الجماعات البشرية يمكن أن تفتعل الصراع من أجل تعزيز الهوية أو خلق حالة

مؤقتة من التضامن بين أفراد الجماعة الواحدة بغض النظر عن الانتماءات الأيدولوجية والقناعات الفكرية.

المشكلة فيما يخص الاسلامية والقومية هي في تضمنهما بُعد الهوية الذي يرتبط بمنظور "نحن" و"الآخر".[87] وبغض النظر عن مدى قبول الآخر أو إمكانيات إدماجه، فإن الهويات دائما ما تحمل إمكانية الصراع لأن فكرة تهديد الآخر للهوية تظل قائمة.[88] ومن ثم يكون هناك خطين متوازيين في هذا المجال: الأول، هو التنوع في المواقف والقراءات للاسلامية والقومية يجعل من الصعب ربطهما بتوافر الأمن، والثاني هو حمل الإسلامية والقومية لامكانية انتهاج العنف من خلال فكرة الصراع القائمة على أساس من الهوية. وبالتالي، تظهر الفاشية كشكل متطرف من القومية ويظهر استخدام العنف كشكل متطرف من الاسلامية كنتائج طبيعية للقراءات المختلفة للنصوص الدينية والتاريخ والتي يمكن أن تظهر في المستقبل حتى وإن خفتت لفترات طويلة نسبيا تحت مسميات وتبريرات مختلفة.

خاتمة

كما تبين من خلال هذه الورقة البحثية، فإنه من حيث المبدأ لا يمكن الربط نظريا بين الاسلامية والقومية من ناحية والديموقراطية من ناحية أخري بفعل التنوعات الفكرية والواقعية التي ارتبطت بهما والتي تجعل ايجاد علاقة ارتباط بين ايا منهما وبين الديموقراطية أمرا يفتقر إلى الحتمية. لكن فكرة الهوية كعنصر مميز للتيارين تحمل في طياتها امكانية للعنف ضد الآخر بتنوعاته. فاذا افترضنا أن الديموقراطية تعزز الأمن من خلال توفير النظم الديموقراطية وسائل للتعبير عن التفضيلات السياسية وهو ما يضعف الحافز للانخراط في العنف بين القوى السياسية، يجوز الزعم بأن التيارين يمكن ان يضرا بالديموقراطية في هذا المجال خاصة أن التاريخ البشري يحمل العديد من الأمثلة لتعزيز العنف تحت دعاوى الاسلامية أو القومية؛ بيد أن العلاقة بين الديموقراطية والأمن أشد تعقيدا لتعدد مصادر الإخلال بالأمن.

كما تبين أيضا أن وقوع أحداث من الشغب أو العنف العشوائي لا تؤدي ضرورة إلى "تضحيات" ديموقراطية من جانب الدولة وأن الأمن نفسه متعدد المستويات، فيمكن أن تنتهك الدولة على مستوى مؤسساتها وقوانينها أمن الافراد والجماعات ويمكن أن يكون مصدر غياب الأمن مجتمعيا. ومن ثم، فعلى الباحث أن يحدد بشكل مسبق مفهوم الأمن عندما يحاول دراسة العلاقة بين الأمن والديموقراطية. وأخيرا وليس آخرا، فإن بعض الدول السلطوية نجحت في توفير الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي دونما أن تتبنى سياسات الإصلاح الديموقراطي. وهو ما

يعزز فكرة أنه لا تلازم جوهري بين السلطوية وغياب الأمن المجتمعي.

هوامش الدراسة

[1]Owen, Roger. **State, Power, Politics in the Making of the Modern Middle East**, 3rd edition (New York: Taylor and Francis, 2006).

[2]عادة ما يقابل التيار الاسلامي تيار علماني ينافس علي الدولة والمجتمع في العديد من الدول العربية، بيد ان التيار العلماني قد شهد انحصارا فكريا وواقعيا ملحوظا في العديد من دول المنطقة مقارنة باوائل القرن العشرين. من اجل عرض وافي للتنافسية بين التيارين، انظر:

Esposito, John L. and Azzam Tamimi (eds.). **Islam and Secularism in the Middle East** (New York University Press, 2000).

وعن التيار القومي العربي انظر:

Dawisha, Adeed. **Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair** (Princeton University Press, 2005).

[3]Hussein, Ebtisam. **Contemporary Islamic Political Discourse: Writing under contested Autocratic Regimes** (PhD Dissertation), (Free University of Berlin, Dept. of Social and Political Sciences, 2014), pp. 41-84.

[4]محمد عابد الجابري، **الديموقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧) علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديموقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي ١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢) سامح فوزي، **أي مستقبل للتغيير الديموقراطي في العالم العربي؟** (تقرير)، ورشة عمل، القاهرة مايو ٢٠٠٧، سلسلة قضايا الاصلاح ١٩ (مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٧).

[5]من امثلة هذه الدراسات:

Evelyne Huber, Dietrich Rueschemeyer and John D. Stephens, "The Impact of Economic Development on Democracy," **The Journal of Economic Perspectives**, Vol. 7, No. 3 (Summer, 1993), pp. 71-86

James Robinson, Economic Development and Democracy,"**Annual Review Political Science**, Vol. 9 (2006), pp.503-27. doi: 10.1146/annurev.polisci.9.092704.171256

[6] Esposito, John L. **The Future of Islam** (New York: Oxford University Press, 2010)

Esposito, John L. and Dalia Mogahed. **Who Speaks for Islam: What a Billion Muslims Really Think** (New York: Gallup Press, 2007), Lane, Jan-Erik and Redissi, Hamadi. **Religion and Politics: Islam and Muslim Civilization** (England: Ashgate Publishing Company, 2004).

يوسف القرضاوي، **خطابنا الاسلامي في عصر العولمة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤).

[7] لمعلومات عن المنظمة ، انظر "منظمة التعاون الاسلامي: الصوت الجامع للعالم الاسلامي" على الموقع التالي (زيارة الموقع ١٥ اكتوبر ٢٠١٨):

https://www.oic-oci.org/home/?lan=ar

[8] Ayubi, Nazih N. **Political Islam: Religion and Politics in the Arab World** (New York: Routledge, 1991).

[9] وحيد عبد المجيد، **الاخوان المسلمون: بين التاريخ والمستقبل: كيف كانت الجماعة وكيف تكون؟** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات للتوزيع والنشر، ٢٠١٠)، ص.٧١.

[10] من أشهر وأقدم تلك الجمعيات في مصر الجمعية الخيرية الاسلامية التي تأسست في ١٨٧٨.

[11]Hodgson, Marshall G. S . **The Venture of Islam, vol. 1, the Classical Age of Islam** (Chicago: The University of Chicago Press, 1974), p.59.

[12] القومية تعرف بوصفها "حب الوطن والوفاء له خاصة مقارنة بالبلدان الاخري". من اجل المزيد من المعلومات عن الاشتقاق اللفظي والاستخدامات المختلفة انظر "القومية"، معجم المعاني الجامع (عربي-عربي) على الرابط التالي (زيارة الموقع ١٠ اكتوبر ٢٠١٨):

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/قومية/

[13]Owen, op. cit, pp.5-22.

[14]" صراعات الداخل في افريقيا.. الاسباب وامكانيات التغيير د.محمدسعد ابو عامود: الارث الاستعماري وتنافس الدول الكبرى اهم اسباب الصراع"، **البيان**، ٢٦ مايو ٢٠٠٠، على الرابط التالي (زيارة الموقع ٢٥ أكتوبر ٢٠١٨):

https://www.albayan.ae/one-world/2000-05-26-1.1084112

[15] يوسف الشويري، **القومية العربية: الامة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

[16] Mazower, Mark. **Hitler's Empire: How the Nazis Ruled Europe** (Penguin Press, 2008), Friedlaender, Saul. **Nazi Germany and the Jews: the Year's of Extermination 1939-1945** (Harper Collins, 2007).

[17] الشوفينية هي الوطنية العدوانية او المبالغ فيها. من اجل هذا التعريف انظر "الشوفينية"، قاموس اوكسفورد الالكتروني على الرابط التالي (زيارة الموقع ٨ سبتمبر ٢٠١٨):

http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/chauvinism

[18]"The SS", **History**, originally published 18 December, 2009, accessed on 18, September 2018, at:

https://www.history.com/topics/world-war-ii/ss

[19]Tuerkoez, Meltem. "Fathering the Nation: From Mustafa Kemal to Atatuerk", **Traditiones**, Vol. 43, no. 1, 2014, DOI: 10.3986/Traditio2014430105, at:

http://isn.zrc-sazu.si/files/file/Traditiones/Traditiones_43_1_separati/53_pdfsam_TR_43_1_txtM_cropped.pdf

[20]انظر علي سبيل المثال

Leonie, Huddy and Khatib, Nadia. "American Patriotism, National Identity and Political Involvement", **American Journal of Political Science**, Vol. 51, No.1, January 2007, pp.63-77, at:

http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.455.6540&rep=rep1&type=pdf

[21]طارق البشري، **منهج النظر في النظم السياسية لبلدان العالم الاسلامي** (الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٤٤، .طارق البشري، **نحو تيار أساسي للأمة**، اوراق الجزيرة ٨ (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨) ص ص.٥٠-٥١

[22]Clifford, Geertz. **Primordial Loyalties and Standing Entities: Anthropological Reflections on the Politics of Identity**, delivered at (the) Collegium Budapest,13 December 1993, Public Lectures No. 7 , published April 1994, pp.11-12

[23]Ergun Oezbudun. "Authoritarianism in the Arab World" in Bertrand Badie and others (eds.), **International Encypclopedia of Political Science**, Vol. 1 (California: Sage, 2011), p. 116

[24]Reiter, Dan. "Democratic Peace Theory", **Oxford Bibliographies**, 2012, accessed 25 October 2018, at:
http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199756223/obo-9780199756223-0014.xml

[25]Ribeiro-Hoffman, Andrea. "Democracy in World Politics", **Oxford Bibliographies**, accessed 17 August 2018, at:
http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0058.xml

[26]انظر علي سبيل المثال
Ober, Josiah. "The Original Meaning of "Democracy": Capacity to do things, not Majority Rule", Version 1.1, Sept. 2007, **Princeton/Stanford Working Papers in Classics**, accessed 15 October 2018, at:
https://www.princeton.edu/~pswpc/pdfs/ober/090704.pdf

[27] عبد العاطي محمد أحمد، **الفكر السياسي للإمام محمد عبده** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢)

[28]عبر عن مثل تلك الافكار عددا من الفقهاء اللذين هاجموا الشيخ علي عبد الرازق في اوائل القرن العشرين عندما اصدر كتابه "الاسلام واصول الحكم"، لتفاصيل الهجوم علي مقولات الشيخ علي عبد الرازق، انظر محمد عمارة، **الاسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق** (بيروت: المعهد العربي للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

[29] Auda, Jasser. **Maqasid al-Shariah as Philosophy of Islamic Law: A Systems Approach** (USA: Virginia: the International Institute of Islamic Thought, 2008); Attia, Jamal El-Din. **Towards a Realization of the Higher Intents of Islamic Law: Maqasid al-Shari'ah, a Functional Approach** (London: Cromwell Press Ltd, 2008).

[30] انظر
A. Fattah, Moataz, **Democratic Values in the Muslim World** (Boulder Co: Lynne

Rienner Publishers, 2006).

[31]ضمن أشهر الكتابات التي اهتمت بعلاقة الاسلام بالثقافة السلطوية:

Salame, Ghassan (ed.). **Democracy Without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World** (New York: I.B. Tauris, 1994).

[32] انظر على سبيل المثال محمد عمارة، **المشروع الحضاري الاسلامي** (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٨).

[33] علا الحاذق ، "في ذكرى الزعيم...عبد الناصر"، **اخبار مصر**، ملفات مصرية، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي (زيارة الموقع ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨):

http://www.egynews.net/702342/في-ذكرى-الزعيم-عبدالناصر/

[34] Beattie, Kirk. **Egypt During the Nasser Years** (Boulder Co: Westview Press, 1994).

[35]"The Third Reich 1933-45: The Nazi Revolution", **Encyclopedia Britannica**, n.a, accessed on 20 October 2018 at: https://www.britannica.com/place/Germany/The-Third-Reich-1933-45

[36] انظر مازن حسن ، "مقايضة مؤلمة: ادارة التحديات الاقتصادية في مراحل التحول الديموقراطي"، ملحق اتجاهات نظرية، **السياسة الدولية**، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣ ، المجلد ٤٨ ، ص ص. ١٤-١٥.

[37]Schwarz, Rolf. "State Formation Processes in Rentier States: The Middle Eastern Case", Draft paper for the fifth **Pan-European Conference on International Relations**, ECPR Standing Group on International Relation, Section 34 "International Relations Meet Area Studies", The Hague, September 2004, pp.14-15, at: http://www.columbia.edu/itc/journalism/stille/Politics%20Fall%202007/Readings%20--%20Weeks%201-5/The%20Rentier%20State%20in%20the%20Middle%20East.pdf

[38] See for instance Sandbakken, Camilla. "The Limits to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya," **Democratization** Vol. 13, Issue 1, August 2006, pp.135-152. https://doi.org/10.1080/13510340500378464

[39]"The Democracy Ranking of the Quality of Democracy 2016", **Global Democracy Ranking**, accessed on 20 October 2018, at: http://democracyranking.org/wordpress/rank/democracy-ranking-2016/

[40]"Crime > Crime Levels: Countries Compared", **Nationa Master**, accessed on 5 October 2018, at: http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Crime/Crime-levels

[41] Jenks, Rosemary. **The USA Patriot Act of 2001: a Summary of the Anti-terrorism Law's Immigration-Related Provisions**, Center for Immigration studies, December 2001, accessed on 5 Septmber 2018, at:

http://cis.org/USAPatriotAct-ImmigrationRelatedProvisions

[42]Linz, Juan J. and Stepan, Alfred C. "'Toward Consolidated Democracies'", **Journal of Democracy**, Vol. 7, no.2, April 1996.

[43]Schwarzmantel, John. "Democratization and Violence: a Theoretical Overview", **Democratization**, Vol. 17, Iss. 2, 2010.

[44] حمزة عتبي، "مضى عليه ربع قرن...ماذا تعرف عن الغاء فوز الاسلاميين بالانتخابات في الجزائر؟"، **سي ان ان العربية**، ٣٠ يناير ٢٠١٧، على الرابط التالي (زيارة الموقع ١٠ اغسطس ٢٠١٨):

https://arabic.cnn.com/world/2017/01/13/stopping-democratic-process-algeria-history

[45] انظر من اجل تعريف الامن:

"Security, Merriam.Webster Dictionary, accessed on 12 Septmber 2018, at:

http://www.merriam-webster.com/dictionary/security

[46] تعد تقارير حقوق الانسان الدورية التي تقدمها منظمة Human Rights Watch من افضل المصادر في مجال كشف انتهاكات حقوق الانسان في النظم السلطوية، انظر التقارير علي الموقع التالي:

https://www.hrw.org/

[47]https://www.merriam-webster.com/dictionary/security

[48]https://en.oxforddictionaries.com/definition/security

[49] في محاولة لتبسيط وضبط عملية قياس جودة الديموقراطية تم تطوير مقياس للديموقراطية مكون من ثلاث مباديء اساسية علي النظام السياسي ان يحققها وهي: الحرية، الرقابة والمساواة. من اجل المزيد من التفاصيل، انظر:

Democracy Barometer at a Glance, accessed on 10 September 2018, at:

http://www.democracybarometer.org/concept_en.html

[50]من اجل تحليل وافي لترسخ الديموقراطية، انظر:

Linz and Stepan, op. cit, pp.14-33.

[51]Jung, Kim Dae. "Is Culture Destiny? The Myth of Asia's Anti-Democratic Values", **Foreign Affairs**, Nov/Dec. 2004, at:

https://www.foreignaffairs.com/articles/southeast-asia/1994-11-01/culture-destiny-myth-asias-anti-democratic-values

[52] Huntington, Samuel P. **The Third Wave: Democratization in the Late 20th Century** (The Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series), (University of Oklahoma Press, 1993).

[53] يمكن الاطلاع علي معلومات مختصرة عن الواقعة علي الرابط الخاص بصحيفة البي بي سي:

Burridge, Tom. "Spain remembers Madrid train bombings 10 years on", **BBC News**, 11 March 2014, accessed on 5 October 2018, at: http://www.bbc.com/news/world-europe-26526704

[54] انظر علي سبيل المثال: "زعماء العالم يتضامنون مع بريطانيا عقب الهجوم الارهابي قرب البرلمان البريطاني"، **بي بي سي**، مارس ٢٠١٧، على الرابط التالي(زيارة الموقع ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨):

http://www.bbc.com/arabic/world-39361207

الاتحاد الاوروبي احداث عام ٢٠١٦"، **هيومان رايتس واتش**، على الرابط التالي (زيارة الموقع ٢٠ فبراير ٢٠١٨)

https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298825

[55] يعد المثال الابرز علي ذلك النظام الامريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر، انظر:

Jenks, Rosemary, op. cit.

[56] بيد ان العلاقة بين تقديم الدولة للخدمات الاساسية وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي سلاح ذو حدين، فان التوسع في دور الدولة وانشطتها يحملها ايضا المسؤولية المباشرة عن نجاح او فشل ادارتها لتلك الانشطة، انظر علي سبيل المثال:

Morgeson III, Forrest V. **Citizen Satisfaction: Improving Government Performance, Efficiency and Citizen Trust** (New York: Palgrave Macmillan, 2014), p.150..

[57] انظر أحمد محمد كريمة ، **الجهاد في الاسلام: دراسة فقهية مقارنة** (القاهرة: مطابع الدار الهندسية، ٢٠٠٣)، ص ص. ٢٣٨-٢٩٣.

[58]للعلاقة بين الجهاد واستخدام العنف والاشكال المختلفة للجهاد في الاسلام، انظر

Kabbani, Muhammad "Jihad: a Misunderstood Concept from Islam-what Jihad is, and is not", **The Islamic Supreme Council of America**, accessed on 5 October 2018, at: http://islamicsupremecouncil.org/understanding-islam/legal-rulings/5-jihad-a-misunderstood-concept-from-islam.html?start=9

[59]Knapp, Michael G. "The Concept and Practice of Jihad in Islam," **Parameters**, Spring 2003, pp.87-91, accessed on 18 September 2018, at: http://ssi.armywarcollege.edu/pubs/parameters/articles/03spring/knapp.pdf

[60] عبد الوهاب المسير، **الفلسفة المادية وتفكيك الانسان** (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢)، ص. ١٧٦، - احمد الجهيني ،محمد مصطفي (٢٠٠٥) **الاسلام والآخر**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)، ص ص. ٧٦-٨١.

[61] محمد اسماعيل الهضيبي، **دعاة..لا قضاة: ابحاث في العقيدة الاسلامية ومنهج الدعوة الي الله** (القاهرة: دار الطباعة والنشر الاسلامية، ١٩٧٧) وانظر:

Soage, Ana Belen. "Ḥasan al-Bannā and Sayyid Quṭb: Continuity or Rupture?", **The Muslim World** (Malden: Blackwell Publishing, 2009), p.294.

[62] انظر علي سبيل المثال: سلطان حميد الجسمي،" الاسلام دين السلام،" **البيان**، مايو ٢٠١٥، على الرابط التالي (زيارة الموقع ٨ سبتمبر ٢٠١٨):

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-05-09-1.2370490

[63] علي الشمري، "آلية الارهاب ومظاهر القمع"، **النبأ**، العدد ٦١، سبتمبر ٢٠٠١، على الرابط التالي (زيارة الموقع ١١ اكتوبر ٢٠١٨):

https://annabaa.org/nba61/erhab.htm

[64] جهاد عودة، محمد عبد العظيم الشيمي وأيمن زكي، **مدخل لظاهرة الارهاب في مصر والمملكة العربية السعودية** (المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥)، ص. ١٥١.

[65] انظر

Esposito and Mogahed, op. cit, Lane and Redissi,, op. cit

[66] انظر:

Dalacoura, Katherin, "Violence, September 11 and the Interpretations of Islam", **International Relations**, August 2002, No. 16, Sage Journals, pp. 269-273

[67] عبد الرازق عسيس، "محنة "ابن حنبل" الامام يصمد في مواجهة التعذيب"، **المصري اليوم**، ٣٠ يوليو ٢٠١٢، على الرابط التالي:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/151476

[68] محمد عمارة، **الاسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق** (بيروت: المعهد العربي للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

[69] انظر على سبيل المثال: جمال البنا (٢٠٠٢) **المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء**، القاهرة: دار الفكر الاسلامي.

[70] انظر كل من:

جمال البنا (٢٠٠٥) **تثوير القرآن**، القاهرة: دار الفكر الاسلامي؛ "تثوير القرآن" كتاب جديد للكاتب جمال البنا"، **الشرق الاوسط**، ١٨ فبراير ٢٠٠١، على الرابط التالي (زيارة الموقع ٢٠ اكتوبر ٢٠١٨):

http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8070&article=26839#.W9WbtGWO7rc

[71] المفكر الاسلامي جمال البنا: الحجاب غير شرعي والزواج صحيح دون شهود وولي وإمامة المرأة جائزة"، **دنيا الوطن**، ١٠ مارس ٢٠٠٦، على الرابط التالي:

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/03/10/39340.html

[72] "حوار مع: السيد القمني"، **مجلة الملحدين العرب**،١٦ يناير ٢٠١٥، على الرابط التالي (زيارة الموقع ١٥ اغسطس ٢٠١٨):

http://arabatheistbroadcasting.com/essay/011618456269

[73]محمد عبدالرحمن، "سيد القمني المفترى والمفترى عليه..تعرف على أشهر أزماته وأفكاره الصادمة،" **اليوم السابع**، ٢٨ أغسطس٢٠١٧، على الرابط التالي (زيارة الموقع ٢٠ اكتوبر ٢٠١٨):

https://www.youm7.com/story/2016/8/28/-سيد-القمنى-المفترى-والمفترى-عليه-تعرف-على-أشهر-أزماته-وأفكاره/2859743

[74]السيد القمني، "حكاية الخمر في عرس النبي (ص) بالسيدة خديجة (رضى)، **الحوار المتمدن**، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩، على الرابط التالي:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=184987&r=0

[75]انظر على سبيل المثال

Ebtisam Hussein, 2014, op. Cit, p.82.

[76] ليست فقط المكتبة العربية وانما ايضا الغربية. فهناك مجموعة كبيرة من الكتب والابحاث التي تناولت الاسلام سواء من منظور تاريخي او معاصر. انظر علي سبيل المثال:

Hodgson, Marshall G. S. op. Cit; Lewis, Bernard. **Islam and The West** (New York: Oxford University Press,1994); Lings, Martin. **Muhammad: His Life Based on the Earliest Sources**, Inner Traditions, 2006).

[77] من اشهر الباحثين في هذا المجال جانين كلارك والتي ناقشت الحركات الاسلامية في اكثر من دولة عربية من ضمنها مصر. انظر:

Clark, Janine A. **Charity and Activism: Middle-Class Networks and Social Welfare in Egypt, Jordan and Yemen** (Bloomington: Indiana University Press, 2004).

[78] ظهرت هذه العلاقة بوضوح بعد هجمات تنظيم القاعدة في الحادي عشر من سبتمبر علي الولايات المتحدة الامريكية. من امثلة الكتابات الي عكست هذا الاهتمام:

Burke, Jason. **al-Qaeda: The True Story of radical Islam** (New York: I. B. Tauris, 2004); Devji, Faisal. **Landscapes of the Jihad: Militancy, Morality, Modernity** (Cornell University Press, 2005).

[79] آرشي براون، **خرافة الزعيم القوي في العصر الحديث**، نشوي كرم الله (مترجم) الطبعة الاولي (الرياض:العبيكان للنشر، ٢٠١٥)، ص. ٣٥٢.

[80]عن ارتباط القومية العربية بفكرة مقاومة الاستعمار، انظر:

Marshall. Andrew Gavin. "Egypt under Empire Part 2: The "Threat" of Arab Nationalism", **The Hampton Institute**, Geopolitics, Analysis, 23rd July 2013, accessed on 12 October 2018, at:

http://www.hamptoninstitution.org/egyptunderempireparttwo.html#.ViJuKijNM4Y

[81] من امثلة هذا النوع من الكتابات التي ركزت علي فكرة المقاومة الشعبية كتابات فهمي هويدي. انظر علي سبيل المثال: فهمي هويدي، "بعد تزييف السلام..أصبحت الانتفاضة هي الحل"، **الشرق الاوسط**، ٦ نوفمبر ٢٠٠٠، على الرابط التالي (زيارة الموقع ١٣ سبتمبر ٢٠١٨):
http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=12138&issueno=8014#.ViNUhCjNM4Y

[82] بدت هذه المسألة واضحة في مصر في عهد حسني مبارك عندما انتشرت اعمال العنف والاغتيالات السياسية، خاصة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. انظر محمد حامد، "التنظيمات الاسلامية و رؤساء مصر "تاريخ من الشد والجذب" "، **البوابة نيوز**، ٧ ابريل ٢٠١٥، على الرابط التالي (زيارة الموقع ١٥ اغسطس ٢٠١٨):
http://www.albawabhnews.com/1217277

[83] فعلي سبيل المثال، يؤكد المفكر والباحث الاسلامي دكتور محمد عمارة علي ان الاسلام لا يعرف الحرب الدينية. كما يقدم الفقيه المصري يوسف القرضاوي الفتوحات الاسلامية بعيدا عن فكرة التوسعية الامبريالية. انظر ترتيبا: محمد عمارة، **الدولة الاسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨) ص. ١١٧، ص.١٣٦؛ يوسف القرضاوي (٢٠٠٤) **مرجع سابق**، ص ص. ١٦٧-١٧٢.

[84] كان ارتباط القومية العربية بمقاومة "العدو الصهيوني" واضحة في الخطاب الداعم لجمال عبد الناصر ومشروعه القومي. انظر علي سبيل المثال: نايف الرشيدات، **جمال عبد الناصر في الميزان** (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣).

[85] انظر:

Whiteley, Jack. "One Person's Terrorist is Another Person's Freedom Fighter", **E-International Relations Students**, February 2010, accessed at 10 April 2018, at: http://www.e-ir.info/2010/02/02/'one-person's-terrorist-is-another-person's-freedom-fighter'/

[86] اصل المفهوم ينتمي لعلم النفس ويقوم علي فكرة الاتجاه للوم الاخرين من اجل تحسين الصورة الذاتية للشخص او جموعة من الاشخاص تباعا.

Hammer, Elliot. "Scapegoat Theory", **Encyclopedia of Social Psychology**, Sage Publications, 3 October 2007, accessed on 10 May 2018, at: https://knowledge.sagepub.com/view/socialpsychology/n465.xml

[87] تحاول دراسات الهوية ان تحدد ما هية العوامل التي يتم علي اساسها تعريف الآخر وعوامل التعاون والصراع مع هذا "الآخر"، انظر علي سبيل المثال:

Eriksen, Thomas Hylland. "We and Us: Two Modes of Group Identification", **Journal of Peace Research**, November 1995, vol. 32 no. 4., pp. 427-36.

[88] انظر علي سبيل المثال

Chong, Jinn Wing, "Identity-Based Conflict: Perceived difference vs. Perceived Threat",

Journal of International Service, Fall 2009, accessed on 10 July 2018, at:
https://knowledge.sagepub.com/view/socialpsychology/n465.xml